



AFRICA CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

تطوير استراتيجية الأمن الوطني

دراسة حالة غامبيا

ورقة عمل

سعادة السفير مومودو بادجي

فبراير 2020

تطوير استراتيجية الأمن القومي في غامبيا

مقدمة

يمكن فهم ما استلزم عملية الإصلاح في غامبيا بشكل أفضل من خلال المراجعة غير العاطفية لفترة ما قبل الإصلاح. كان قطاع الأمن في غامبيا مُطوّقاً إلى حد كبير بالإدارة السيئة والتنظيم غير الفعال والسجل المروع للرقابة القانونية. كانت وزارة الدفاع لجزء أكبر من تاريخنا منذ الاستقلال جزءاً لا يتجزأ من رئاسة الجمهورية حيث تتضاعف سلطة الرئيس باعتباره الحامل لحقيبة وزير الدفاع. وتمارس وزارة الداخلية الرقابة على المؤسسات الأمنية المتبقية باستثناء جهاز مخابرات الدولة (SIS) الذي يتبع لمكتب الرئيس. وكانت الأطر المخصصة للقطاعات غير كافية أو معدومة لتوجيه إدارة وعمليات المؤسسات الأمنية المختلفة. وأدت أوجه القصور الخطيرة في السياسة والافتقار إلى اللوائح المتعلقة بتوجيه القطاع إلى خلق سياق تُرك فيه للسلطة التنفيذية الحرية للرعي بثقلها.

وأورث هذا النهج غير المنطقي وغير التقليدي للرقابة المقترنة بالميول الاستبدادية للرئيس السابق جامع قطاعاً أمنياً سيئ الإدارة، ومستقطباً للغاية، ويُستخدم بشكل ملائم كأداة لقمع أولئك الذين يُعتبرون أعداءً سياسيين. وقد أدت هذه التطورات إلى جانب عوامل أخرى إلى إضعاف المؤسسات العامة بشكل مؤثر وأثارت عداءً سياسياً متصاعداً وأخضعت الفضاء السياسي لخصومة شديدة وعدم استقرار. وقد كانت هذه اللحظة بداية الفترة المظلمة في تاريخ المؤسسات الأمنية. استُخدمت المؤسسات الأمنية بشكل علني لتسهيل الاعتقالات التي تتسبب فيها الدولة والإعدام خارج نطاق القضاء والإخفاء القسري للخصوم السياسيين. ومن المثير للاهتمام أن كل هذه التطورات كانت تنكشف في وقت لم يكن فيه من المألوف تحدي القرار التنفيذي أو حتى التشكيك فيه.

أجندة إصلاح قطاع الأمن

اعتبرت الإدارة الجديدة تحت إشراف فخامة الرئيس أداما بارو أنه من الضروري إصلاح قطاع الأمن لجعله فعالاً ومؤثراً. وتهدف أجندة الإصلاح إلى زيادة الاستجابة وثقة الجمهور وثقة الناس في قطاع الأمن. ولهذه الغاية، أُجري تقييم لعملية إصلاح قطاع الأمن في عام 2017 حيث سلط التقرير الضوء على أوجه القصور الخطيرة في السياسات وعدم فعالية التنظيم وضعف الرقابة القانونية المشار إليها في الفقرات السابقة. وقد تم تصميم هذه الإصلاحات لتعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات للجمهور وتعزيز الامتثال للوائح والقوانين الحالية الخاصة بتقديم خدمات الأمن العام وترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية والأخلاق في أحكام الأمن والإدارة والرقابة.

وتُوج ذلك بصياغة أول سياسة للأمن القومي (NSP) - تم إطلاقها في يونيو 2019 - والتي تحدد الاتجاهات التي ستتخذها الحكومة لحماية الشعب الغامبي والموارد الطبيعية. توفر سياسة الأمن القومي بشكل كافٍ نهجاً قوياً وملتصكاً واستراتيجياً للاستجابة الجماعية لتهديدات الأمن القومي من خلال عمليات صنع القرار السريعة وخطوط واضحة للمساءلة والمسؤولية والتنفيذ الفوري للإجراءات والالتزام ببناء مرونة الدولة في مواجهة

الجريمة. وقد خضعت سياسة الأمن القومي لتدقيق قوي، حيث عرضت بالتفصيل المخاطر والتهديدات والفرص والتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الدولة، وحددت المجالات الأساسية للأمن القومي بما في ذلك عناصر القوة الوطنية.

استراتيجية الأمن القومي

توفر استراتيجية الأمن القومي (NSS) إطار العمل لتنفيذ سياسة الأمن القومي. وهي تدمج السياسات والأهداف والمسؤوليات الأمنية في خارطة طريق لتحقيق رؤية الأمن القومي. وتقدم الاستراتيجية إطارًا واسعًا لمعالجة مخاوف الأمن القومي الملحة. وستكون استراتيجية الأمن القومي مناسبة لجميع مسائل التخطيط واتخاذ القرار المتعلقة بالأمن القومي.

قائمة أعضاء فريق صياغة استراتيجية الأمن القومي

- مساعد مشرف الشرطة أمات صلاح (إدارة هجرة غامبيا/مكتب الأمن القومي) قائد الفريق
- المقدم أداما تراوالا (وزارة الدفاع) عضو
- المفوض كيتا سيدي (GPS) عضو
- السيد ساليفو أو جوف (وزارة الاتصالات المعلوماتية والبنية التحتية) عضو
- السيد بوباكار تشام (جيولوجيا) عضو
- السيدة بنتا سامورا (وزارة العدل) عضو
- مساعد مشرف الشرطة عبدولي طوراي (قوات شرطة غامبيا) عضو
- السيد أبوباكار جييا (وزارة الداخلية) عضو
- ضابط قسم الغابات مومودو باه (خدمة الإطفاء والإنقاذ في غامبيا) عضو
- الرقيب 1/ كارامبا جاولا (وكالة إنفاذ قانون المخدرات في غامبيا) عضو
- السيد موسى كنتة (هيئة الإيرادات في غامبيا) عضو

الشروط المرجعية

فيما يلي بعض الشروط المرجعية التي اتبعتها لجنة الصياغة:

أ. صياغة استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى قدر من السلامة والأمن لجميع الأشخاص الذين يعيشون في غامبيا.

ب. اقتراح هيكل للأمن القومي يكون قادرًا على تلبية احتياجات السلامة والأمن في غامبيا.

ج. وضع استراتيجية من شأنها تحسين قدرة وكفاءة قطاع الأمن للحفاظ على السلام والاستقرار وتسهيل التنمية الاقتصادية وتحقيق أقصى قدر من الرخاء الوطني.

د. وضع استراتيجية تساعد في كشف عن العصابات الإجرامية وشبكتاتها والقبض عليها وتفكيكها لتخليص البلاد من المجرمين وقدرتهم على إحداث الأذى.

هـ. وضع استراتيجية من شأنها تعزيز قدرة قطاع الأمن في الدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة أراضي البلاد في مواجهة جميع أشكال العدوان.

منهجية العمل

استرشدت لجنة الصياغة برؤية الأمن القومي وأهداف استراتيجية الأمن القومي والقيم الوطنية وأولويات الأمن القومي ومصصلحة الأمن القومي الواردة في سياسة الأمن القومي. استعرض أعضاء اللجنة أولاً التهديدات المحددة في سياسة الأمن القومي - حيث نظروا إلى البيئة الأمنية الاستراتيجية، وتحديات الأمن القومي، ودعوا أيضًا مختلف المؤسسات والوزارات إلى تقديم رأيهم حول التهديدات والتحديات المتصورة من منظور مؤسساتهم. ثم تم تجميع التهديدات تحت ركائز وأنشطة مختلفة مقترحة لكل منها لمعالجة التهديدات. تم إعداد المسودة الأولية ومراجعتها من قبل مستشار الأمن القومي واللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن تحت إشراف معالي النائب العام ووزير العدل قبل عرضها في النهاية على مجلس الأمن القومي لمراجعتها واعتمادها.

الدروس المستفادة

فيما يلي بعض الدروس المستفادة:

أ. لم تكن هناك أطر مؤسسية أساسية لتوجيه عملية الإصلاح. تفتقر المؤسسات الأمنية إلى السياسات والأطر القانونية لتوجيه عملياتها وإجراءاتها الإدارية.

ب. مكتب الأمن القومي الذي ينسق الإصلاحات لم يتم تأسيسه بشكل قانوني بعد. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر دور مكتب الأمن القومي على التنسيق. يفتقر إلى السلطة لإجبار المؤسسات الأخرى على العمل. حيث كان سيؤتي ثماره بشكل أكبر لو كانت عملية الإصلاح جزءًا لا يتجزأ من مكتب الرئيس أو نائب الرئيس.

ج. يقع مقر معظم الوزارات المعنية تحت الرئاسة، ومن الطبيعي أن تكون جميع التوجيهات من الإدارات والوزارات تابعة للأوامر التنفيذية.

د. يؤدي وجود الكثير من المستشارين، بسبب تنوع خلفياتهم واختلاف المدارس الفكرية التي انتموا إليها، إلى احتكاكات يمكن تجنبها.

هـ. عدم تخصيص ميزانية لإصلاح القطاع الأمني وجميع الأنشطة الرئيسية في إطار أجندة الإصلاح تعتبر مرتبطة بشدة بالملكية الوطنية.

الفرص

تم إنتاج استراتيجية الأمن القومي محليًا بدعم من أعضاء المجموعة الاستشارية الدولية (AIG) بشأن إصلاح القطاع الأمني في غامبيا. ويعود الفضل إلى حد كبير إلى أعضاء المجموعة الاستشارية الدولية ومكتب الأمن

القومي، والصائغين على وجه الخصوص أننا كنا قادرين على تطوير القدرات المحلية لصياغة الاستراتيجية بدلاً من اللجوء إلى تعيين مستشار.

الملخص

توفر الإصلاحات فرصة لهيكل وإعادة تنظيم قطاع الأمن بشكل صحيح مع التطلعات الديمقراطية للنظام الجديد. إن وضع الأطر القانونية الصحيحة وإخضاع القطاعات الأمنية للرقابة المدنية الديمقراطية سيعزز المساءلة ويحسن الكفاءة في تقديم الخدمات.

التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات:

أ. يجب وضع الأطر المؤسسية الأساسية في جميع المؤسسات الأمنية لتوجيه عمليات الإصلاح. يجب أن تمتلك جميع المؤسسات الأمنية السياسة المطلوبة والأطر القانونية لتوجيه عملياتها وإجراءاتها الإدارية.

ب. يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن كعملية جزءاً لا يتجزأ من مكتب الرئيس أو نائب الرئيس أو الوزارات التي لديها السلطة القانونية لفرض التنفيذ.

ج. يجب وضع جميع المؤسسات الأمنية تحت إشراف الوزارات لغرض الرقابة الفعالة. حيث أن وجودهم تحت مظلة الرئاسة يمنحهم قوة ونفوذاً هائلين يمكن إساءة استخدامها إذا لم يتم التدقيق عليها بشكل صحيح.

د. من الأفضل أن تقوم الدول بتحديد طبيعة وشكل عملية الإصلاح. دول أخرى قامت بتحديد دولاً رائدة لمساعدتها في عملية الإصلاح. كثرة المستشارين من مدارس فكرية وخلفيات متنوعة تؤدي في جميع الحالات تقريباً إلى حدوث ارتباك.

هـ. أخيراً، الشيء الأكثر أهمية لعملية إصلاح القطاع الأمني (SSR) لكي تكون منطقية هو ضرورة أن تكون هناك ميزانية مخصصة للعملية. حيث يمكن أن تؤدي الإصلاحات لبلاد ما إلى التأثير عليه ماليًا بشكل كبير لأن بناء القدرات وتطوير البنية التحتية التي تعد من المكونات الهامة لإصلاح القطاع الأمني تتطلب رأس مال كبير.